

اسم المقال: دراسة واختبار العالقة بين إعداد القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية على الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة

اسم الكاتب: إسكندر محمود نشوان

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/9057>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 08:36 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعالم
الإنسانية
والاجتماعية

عدد B

المجلد 17، العدد 1
شوال 1441 هـ / يونيو 2020م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339



دراسة واختبار العلاقة بين إعداد القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية على الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة

إسكندر محمود نشوان⁽¹⁾

تاريخ القبول: 2017-06-20

تاريخ الاستلام: 2017-01-15

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين إعداد القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت استبانة مكونة من (28) فقرة وزعت على عينة الدراسة المكونة من (190) مديرًا ماليًا، ورئيس مجلس إدارة، ومديرًا تنفيذيًا، ومدقق حسابات داخلية من العاملين في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: وجود علاقة ارتباط معنوية بين مكونات القوائم المالية المتمثلة في (قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق المساهمين، والإيضاحات التفسيرية) وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام باتخاذ القرارات الاستثمارية في ضوء المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية بحيث لا يتم اتخاذ القرارات بناء على التقديرات الشخصية لما لذلك من آثار سلبية على القرارات المتخذة.

الكلمات الدالة: القوائم المالية، ترشيد اتخاذ القرارات.

(1) كلية الإدارة والتمويل - جامعة الأقصى (غزة - فلسطين)

المقدمة:

شهدت المحاسبة منذ ظهورها تطورًا كبيرًا، نتيجة تأثرها بالتطورات المعرفية، والاقتصادية، ونظم الاتصالات محليًا وعالميًا، مما ترتب عليه تطور نظام المعلومات المحاسبي الذي يعتبر من أكبر النظم الفرعية المكونة لنظم المعلومات الإدارية، فهو الأساس في تقديم معلومات مفيدة ومناسبة من خلال المعلومات التي توفرها القوائم المالية التي تمثل أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، مما يساعد العديد من الجهات في اتخاذ القرارات السليمة، وتعتبر القوائم المالية من أهم الإجراءات التي تحرص الشركات على تنفيذها، وتقديم تقرير مفصل حولها، في نهاية الفترة المالية. وقد عرفت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (International Accounting Standards Committee) (IASC) القوائم المالية بأنها: عبارة عن إعادة عرض مالي منظم للموقف المالي والعمليات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال فترة زمنية محددة، وغالباً ما تكون سنة واحدة، وقد طالبت الهيئة بإعداد القوائم المالية التالية: الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، وأخيراً قائمة التدفق النقدي (الشلتوني، 2005، 48 - 50). وعلى الرغم من تنوع واختلاف حاجة مستخدمي القوائم المالية للمعلومات، إلا أن المستثمرين الحاليين والمحتملين هم الفئة الرئيسية المستهدفة لهذه المعلومات، وأهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة تتمثل في المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة، وتحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية وأي تغيير في أسعار أسهم الشركة، وتقييم كفاءة إدارة الشركة. (حميدات، 2013، 7)

وتعد عملية اتخاذ القرارات بشكل عام من أهم العناصر وأكثرها أثراً على عمل الأفراد والجماعات -على حد سواء- بشتى أنواعها واختصاصاتها، وذلك يعود لكونها عملية ضرورية تلازم أعمال الإنسان وتصرفاته سواء على مستوى حياته الخاصة أو على مستوى الوظائف والمهام الموكلة إليه في عمله اليومي (الحياي والجعفر، 2015، 18)، ويعرف اتخاذ القرار بشكل عام بأنه إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما، وذلك عند الفحص الدقيق للبدائل المختلفة التي يمكن اتباعها، أو هو لحظة اختيار بديل معين بعد تقييم بدائل مختلفة، وفقاً لتوقعات مختلفة لمتخذ القرار (الشرقاوي، 2002، 128).

في ضوء ما سبق يُمكن تعريف اتخاذ القرار الاستثماري بأنه «القرار الذي ينطوي عليه تخصيص قدر معلوم من أموال المنشأة في الوقت الراهن على مدار فترة زمنية طويلة بهدف تحقيق ربح في المستقبل، وهو يكون عرضة لدرجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد» (أبو خشبة، 2012) ويرى (إسماعيل، 2004، 71 - 72) أن القرار الاستثماري هو «قرار استراتيجي وغير متكرر وهو بحاجة إلى دراسة مستفيضة مبنية على أسس علمية، ومن ثم لا بد من توافر سبل محددة لتنظيم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وعلى

الأخص في ظل ثورة المعلومات والاتصالات والتطورات المعرفية والتكنولوجية التي جعلت العالم قرية صغيرة وكسرت الحواجز بين الدول».

تأسيساً على ما تقدم يتضح بأن ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية يُشكل محور اهتمام المستثمرين، ويحتاج ذلك إلى معلومات مالية تقدمها القوائم المالية يمكن الاعتماد عليها، واستخدامها بشكل صحيح في اتخاذ القرارات الاستثمارية المتعلقة بالمنشأة الاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

تشكل الشركات الخدماتية ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الفلسطيني؛ إذ تؤدي دوراً مهماً وحيوياً في دعم هذا الاقتصاد والذي يعد الأساس الذي تقوم عليه الدولة الفلسطينية. في ضوء هذه الأهمية لهذه الشركات ولضمان بقائها والارتقاء بها إلى أفضل مستوى إداري، وخاصة وفي ظل الانقسام الداخلي الفلسطيني والحصار الإسرائيلي لقطاع غزة من عام 2007 بهدف تفكيك البنيان السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي للشعب الفلسطيني، مما أثر سلباً على استمرارية بعض الشركات الخدماتية في قطاع غزة، وفي ظل هذا الواقع فإن اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة أصبحت من أصعب القرارات وأكثرها حساسية، فلم تعد عملية اتخاذ القرارات في مجال الاستثمار أو التمويل عملية سهلة على متخذ القرار القيام بها اعتماداً على الخبرة الذاتية دون بنائه على أسس علمية سليمة وواضحة، من هنا تبلورت مشكلة هذه الدراسة في محاولتها دراسة واختبار العلاقة بين إعداد القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة.

وتتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما علاقة قائمة المركز المالي وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة؟
2. ما علاقة قائمة الدخل وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة؟
3. ما علاقة قائمة التدفقات النقدية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة؟
4. ما علاقة قائمة التغير في حقوق المساهمين وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدماتية العاملة في قطاع غزة؟

5. ما علاقة الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة؟
6. هل يوجد اختلاف بين متوسطات استجابات المبحوثين في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة حول العلاقة بين القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى لكل من المتغيرات التالية (التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، فترة نشاط الشركة، صافي الدخل السنوي)

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف إلى العلاقة بين مكونات القوائم المالية المتمثلة في (المركز المالي، والدخل، والتغير في حقوق المساهمين، والإيضاحات التفسيرية المتممة) وترشيد اتخاذ القرارات في الشركات الخدمائية العامة في قطاع غزة.
2. الكشف عن مدى وجود اختلاف بين متوسطات استجابات المبحوثين في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة حول القوائم المالية وعلاقتها بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى لكل من المتغيرات التالية (التخصص العلمي، والمسمى الوظيفي، وفترة نشاط الشركة، وصافي الدخل السنوي)

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة فيما يلي:

- ندرة البحوث التطبيقية التي أجريت في مجال العلاقة بين إعداد القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية؛ إذ اهتمت معظم الدراسات السابقة باختبار العلاقة بين مدى احتواء التقارير والقوائم المالية على المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات، وأثر المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار.
- يُمكن أن يُسهم الكشف عن محتويات القوائم المالية من بيانات أو معلومات مالية في تحسين قدرة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.
- من المتوقع أن تفيد نتائج هذه الدراسة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في تطوير المشاريع الاقتصادية، وتعزيز ركائز الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

حدود الدراسة: تتحدد نتائج هذه الدراسة بالحدود التالية:

- **الحدود الزمانية:** العام 2016.
 - **الحدود المكانية:** مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية المحافظات الجنوبية (قطاع غزة).
 - **الحد الموضوعي:** علاقة القوائم المالية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة.
 - **الحد البشري:** رؤساء مجالس الإدارات، والمديرون التنفيذيون، والمديرون الماليون، ومدققي الحسابات الداخليين في الشركات الخدمائية.
- مصطلحات الدراسة:** يرد في هذه الدراسة بعض المصطلحات والتي بحاجة إلى تعريف، وهي:
- **القوائم المالية:** تعرف في هذه الدراسة بأنها: عرض مالي منظم يتم إعداده محاسبيًا للمنشأة الاقتصادية في مدة زمنية معينة؛ إذ تبين هذه القوائم موجودات المنشأة ومطلوباتها، وصافي ربحها وخسارتها، وتدفقاتها النقدية، والتغيرات في حقوق الملكية، والإيضاحات التفسيرية المتممة لها.
 - **الاستثمار:** تعرف في هذه الدراسة بأنها: توظيف رؤوس الأموال، وتوجيه الموارد الأخرى في مجالات ونشاطات ومشاريع اقتصادية مختلفة، بما يحقق تدفقات نقدية مستقبلية، ويعود بمنافع على المالكين والدولة.
 - **اتخاذ القرارات:** تعرف في هذه الدراسة بأنه: عملية يتم بموجبها اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة لحل المشكلة بعد دراستها وتحليلها من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.
 - **اتخاذ القرارات الاستثمارية:** هو القرار الذي يقوم على اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة، فهو القرار الأكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير، واعتباره من أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المؤسسة، والهدف من هذا القرار هو تحقيق عائد خلال سنوات متعاقبة (محمود ودباش، 2016)
 - **الشركات الخدمائية:** هي التي تقوم بتقديم خدمات للغير وهي هادفة للربح من خلال معاملاتها مع الزبائن، مثل شركات الاستشارات الفنية والإدارية، وشركات السياحة والفندقة، وشركات النقل والمواصلات.

الإطار النظري:

أولاً- القوائم المالية:

1. مفهوم القوائم المالية: تعتبر القوائم المالية المنتج النهائي الرسمي للنظام المحاسبي، وهذه القوائم تزود المستخدمين بإحصاءات وبيانات عن التشغيل من خلال قائمة نتيجة الأعمال بما في ذلك صافي الربح أو الخسارة عن مدة معينة، وإحصائيات عن الموارد من خلال الميزانية، إضافة إلى التدفقات النقدية.

وتعرف القوائم المالية بأنها: «عرض مالي منظم للمركز المالي للمشروع، والعمليات التي يقوم بها، والهدف من هذه البيانات هو عرض المعلومات حول المركز المالي للمشروع وأدائه وتدفقاته النقدية والتي تستخدمها شريحة عريضة من المستخدمين عند اتخاذ قرارات اقتصادية، كما تبين البيانات نتائج الإدارة للموارد الموكلة لها» (عيسى، 2003، 86).

ويعرفها (حجازي، د. ت، 114) بأنها «النتائج الرسمية للنظام المحاسبي؛ إذ تمد المستخدمين بإحصاءات عن التشغيل من خلال قائمة الدخل بما في ذلك صافي الربح أو الخسارة عن مدة محددة، وإحصائيات عن الموارد من خلال الميزانية».

في ضوء ما تقدم من تعريفات اصطلاحية للقوائم المالية، فإن الباحث يُعرفها إجرائياً في هذه الدراسة بأنها: عرض مالي منظم للمنشأة يتم إعداده محاسبياً في مدة زمنية معينة.

أهداف القوائم المالية:

تتعدد أهداف القوائم المالية وفقاً لما تقدمه من معلومات مالية لكافة الفئات المستخدمة لها؛ فهي تساعد في التنبؤ بنتائج نشاط المنشأة وتقييم أدائها وإجراء المقارنات اللازمة كي يتمكنوا من اتخاذ القرارات المرتبطة بالاستخدام الأمثل لموارد المنشأة.

لقد حدد (أبو المكارم، 2004، 26) أهم أهداف القوائم المالية وتتلخص في توفير معلومات للأغراض التالية:

- اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية.
- التعرف على التغيرات التي تطرأ على المركز المالي للمنشأة.
- كما أضاف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (14، 1978، FASB)⁽¹⁾،

(1) FASB: Financial Accounting Standards Board

أهدافاً أخرى للقوائم المالية تتمثل فيما يلي:

- توفير البيانات المالية لمساعدة المستثمرين والدائنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصالحهم تجاه المنشأة.
- توفير البيانات اللازمة عن نشاط المنشأة ومقدرتها الكسبية.
- بيان مصادر أموال المنشأة وأوجه استخدامها وما طرأ على كل منها من تغيرات خلال مدة مالية معينة.

في ضوء ما سبق يتضح بأن الهدف الأساسي للقوائم المالية توفير معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وكلما كان لدى متخذي القرار معلومات ملائمة عن طبيعة نشاط المنشأة وظروف أعمالها الاقتصادية كلما أمكنهم ذلك من إحداث تغيير إيجابي في تطورها ونموها، كما أن القوائم المالية يمكن لها أن تعكس المؤشرات على أداء المنشأة من ناحية، والوقوف على إمكانية اتخاذ قرارات الاستثمار من ناحية أخرى.

2. مكونات القوائم المالية:

وفق ما أوردته دراسة كل من (دهمش وأخرون، 2005، 34)، ودراسة (الحرب، 2010، 60) فإنه يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لما سيتم بيانه شريطة موافقة مجلس الإدارة ومتطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي، بحيث تشمل:

- **قائمة المركز المالي:** تبين المجموعة الرئيسة للحسابات والمبالغ المتعلقة بالأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين، والعلاقة بين هذه المجموعات في نقطة زمنية محددة وعادة ما تكون سنة.
- **قائمة الدخل:** تبين نتيجة أعمال أداء المنشأة، أي نتيجة العمليات أو الأنشطة التشغيلية، ويبنى تعريف قائمة الدخل على أساس مفهوم الاستحقاق للأرباح.
- **قائمة التغيرات في حقوق الملكية:** تبين مصادر التغيرات في حقوق المساهمين من عمليات رأس المال مع أصحاب المشروع، ويمكن أن تشمل حقوق الملكية البنود التالية: (الأسهم الممتازة، والأسهم العادية، والاحتياطي القانوني، وعلاوة الإصدار، والأرباح المجمعة).
- **قائمة التدفقات النقدية:** تبين المقبوضات والمدفوعات النقدية في المدة التي تحصل فيها هذه التدفقات والتي تصف إما تدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية، أو الأنشطة التمويلية.

- **الإيضاحات التفسيرية:** تتألف من بيان الالتزام بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي وموجز سياسات المحاسبة المهمة ومعلومات إيضاحية أخرى.

3. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية:

لما كان الغرض الرئيس للقوائم المالية هو توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لمتخذي القرارات، فإن تحقيق هذا الغرض يقتضي توافر الخصائص النوعية للمعلومات، وتقسم هذه الخصائص إلى قسمين هما: (كمال، 2013)

أولاً- خصائص أولية Primary Qualities: الموصفات التي تميز المعلومات المفيدة عن المعلومات الأقل منفعة تعتبر من الموصفات الرئيسية، حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار يجب أن تتصف بالآتي:

أ. الملاءمة:

إن ملاءمة المعلومات المحاسبية تعتبر من أهم الخصائص التي يجب توافرها في هذه المعلومات، وتعني مدى تطابق المعلومات المحاسبية مع احتياجات مستخدميها، كما يقصد بها قدرة المعلومات المحاسبية في التأثير على القرارات الإدارية، كذلك قدرتها على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على إجراء تنبؤات أكثر دقة حول الأحداث المستقبلية. وترتبط خاصية الملائمة بالاستخدام الخاص بالمعلومات، فإذا كانت المعلومات غير ملائمة للقرار المعين، فإنها لن تكون مفيدة، حتى لو توافرت كافة الخصائص الأخرى.

ب. إمكانية الاعتماد عليها (الدقة/الوثوق/المصادقية):

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها، فإنه يجب أن تحتوي على قدر كافٍ ومقبول من الثقة وإمكانية الاعتماد عليها كمقياس للأحداث والعمليات المالية والاقتصادية التي تمثلها، بمعنى أن تعبر بصدق عن نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي.

ثانياً- خصائص ثانوية: حددت هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) الخصائص الثانوية التالية، والتي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية، فهناك صفات إضافية مباشرة على المعلومات المحاسبية هي:

1. **القابلية للمقارنة Comparability:** يؤدي استخدام السياسات المحاسبية إلى تباين المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمنشأة، مما يسبب صعوبة في إجراء المقارنات بين النتائج المالية للمنشأة لفترات محاسبية متتالية، كما يحد من إجراء المقارنات والتحليلات القطاعية، وبالتالي فإن عرض البيانات المحاسبية بالشكل الذي يجعلها

قابلة للمقارنة، سواء مع المعلومات على مستوى القطاع ككل، أم على المستوى الداخلي للشركة، يحقق قدرة أكبر في تقييم الأداء، وتحسين التنبؤات، وترشيد القرارات الإدارية.

2. **الثبات والاتساق Consistency**: إن لمبدأ الثبات والاتساق أهمية كبرى في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، حيث يشير إلى ضرورة التزام المنشأة بتطبيق نفس السياسات المحاسبية في معاملاتها وأنشطتها خلال الدورات المحاسبية المتعاقبة، وتلتزم معايير المحاسبة الدولية الشركات بضرورة الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة، وبيان الأسباب التي أدت لهذا التغيير والآثار المترتبة عليه.

ثانياً- القرارات الاستثمارية:

1. ماهية الاستثمار؟

عرف (إبراهيم، 1985، 100) في المعجم الوسيط الاستثمار لغويًا بأنه «استخدام الأموال في الإنتاج إما بشكل مباشر، أو غير مباشر»، أما اصطلاحياً فيعرفه (Bumal, & Alan's, 1997, 143) بأنه: «مجموع إنفاق مشروعات الأعمال الجديدة على التجهيزات والمستلزمات والبيوت الجديدة، أو أي تمثيل بكافة أوجه الإنفاق التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الأصول الثابتة أي تكوين رأس المال الثابت»

في ضوء ما تم عرضه من تعريفات للاستثمار، فإنه يُمكن استخلاص الجوانب التالية: (لعيشي، 2010)

- الاستثمار هو توظيف رؤوس الأموال، وتوجيه الموارد الأخرى في مجالات ونشاطات ومشاريع اقتصادية مختلفة، بما يحقق تدفقات نقدية مستقبلية، ويعود بمنافع على المالكين والدولة.
- إن عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعتبر من أهم الأمور التي شغلت المستثمرين؛ لأنهم الفئة الأكثر تعرضاً للمخاطر، وتتحمل ما قد يترتب عليها من خسارة أو فشل الشركة عند تحقيق أهدافها، كما أنهم أكثر الأطراف استفادة من العائد في حال نجاحها، في ضوء هذه الأهمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية لا بد وأن تتخذ وفقاً لخطة معدة على أسس علمية وسليمة وواضحة ومبنية على معلومات وبيانات دقيقة.

ومهما اختلفت أنواع وتصنيفات الاستثمار إلا أنه من أجل اتخاذ القرار بالاستثمار، فإن

الباحث يرى ضرورة التأكيد على ما يلي:

- أن اتخاذ القرار الاستثماري يمثل اختيار البديل الأفضل من عدة بدائل استثمارية استنادًا إلى دراسة الجدوى الاقتصادية لتلك البدائل.
- أن اختيار البديل الأفضل يتمثل في البديل الذي يحقق أعلى عائد بأقل تكلفة وأقل مخاطرة.

2. مفهوم القرار الاستثماري وخصائصه:

يعتبر القرار الاستثماري الأكثر أهمية وخطورة للمنشأة؛ وذلك لأنه يتضمن ارتباطًا ماليًا، وبمجرد تنفيذه لا يمكن الرجوع فيه، وتعرف اتخاذ القرارات بأنها عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة لحل مشكلة محددة طبقًا للأهداف المراد تحقيقها وكذلك يمكن تعريفها بأنها اختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة على أسس علمية وحقائق تفيد عملية المفاضلة (العيسى، 2003، 23).

وفي ضوء ذلك يُعرّف القرار الاستثماري بأنه القرار الذي يقوم على اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة، فهو القرار الأكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير، واعتباره من أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المؤسسة، والهدف من هذا القرار هو تحقيق عائد خلال سنوات متعاقبة (محمود ودباش، 2016).

3. مراحل أو خطوات اتخاذ القرارات الاستثمارية:

هناك شبه اتفاق عام على أن اتخاذ القرارات يمر بمراحل وخطوات عديدة، ولقد حدد كل من (الفخراني، 2010)، و(الشميمري وآخرون، 2008، 133 - 136)، و(جاد الرب، 2005)، و(خلفي، 2009، 9) هذه المراحل فيما يلي: تعريف المشكلة، تحليل المشكلة، تحديد البدائل، تقييم البدائل، اختيار البديل الأنسب، البدء في التنفيذ، التقييم والرقابة على التنفيذ.

4. متطلبات نجاح القرارات الاستثمارية المتخذة:

إن المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال يسعون إلى تحقيق نجاح القرارات الاستثمارية التي يتخذونها، ولكن ذلك يستوجب توافر عدة متطلبات من أهمها: الموارد المالية، والمعلومات المالية الكافية والمناسبة، وبيئة الأعمال والأنشطة الاستثمارية الخصبة، والاستقرار الاقتصادي والسياسي، والضمان القانوني الحالي والمستقبلي لحقوق المستثمرين (عبد الحميد، 2000، 43 - 45).

ويرى الباحث في ضوء ما تقدم بأن نجاح القرارات الاستثمارية في تحقيق أهدافها تتمثل فيما يلي:

- توفر الموارد المادية، والبشرية.
- توفر المعلومات المحاسبية التي تتسم بالخصائص النوعية.
- تهيئة وتعزيز المناخ العام للاستثمار من خلال توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي، والاجتماعي.
- وجود التشريعات القانونية التي توفر الحماية لحقوق الشركات.

5. القوائم المالية وعلاقتها بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية:

تُعد القوائم المالية بما تتضمنه من معلومات عن المنشأة مصدرًا رئيسًا للمعلومات، ومن شأن هذه المعلومات تحسين قدرات المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مما يساعد على جذب المستثمرين بهدف الاستثمار في هذه الشركة وغيرها.

ومن هنا تتضح أهمية الدور الذي تلعبه القوائم في إمداد المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال بالمعلومات الضرورية التي تتصف بالثقة والمصداقية والملائمة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة في الوقت المناسب.

إن أغلب القرارات الاستثمارية تعتمد -إلى حد كبير- على ما تحتويه القوائم المالية من معلومات، فلقد أشار (الراوي، 1999، 252) بأن «اتخاذ أي قرار جيد يعتمد بنسبة (90%) على المعلومات و(10%) على الذكاء والإلمام، فكل القرارات تتطلب معلومات والغرض الرئيس للحصول على المعلومات هو من أجل استخدامها للوصول إلى القرارات وتنفيذها وتثبيتها، وفي حقيقة الأمر فإن الواقع يشير إلى أن موضوعي القرارات والمعلومات مرتبطين لا يمكن التعرض لأحدهما دون الآخر.

وتأسيساً على ما سبق فإنه يمكن استخلاص ما يلي:

- إن القوائم المالية يفترض أن تقدم المعلومات وفقاً لاحتياجات المستثمرين.
- إن القوائم المالية يفترض أن تحتوي على معلومات مالية ملائمة وموثوقة تؤدي إلى حُسن توجيه وتشجيع قطاع الخدمات، ورفع كفاءة الشركات الخدمائية، وجعلها محط ثقة وجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

لقد اهتمت الجمعيات والهيئات المهنية بأهمية الإفصاح عن المعلومات اللازمة في صنع قرار الاستثمار في المجالات الاقتصادية كافة، وأكدت على ضرورة توافر المعلومات من حيث الكم والكيف، كما تم تحديدها من قبل (FASB) في نشرة رقم (1) بأن القوائم المالية يجب أن تتضمن ما يلي:

تقديم معلومات للمستثمرين الحاليين والمرقبين وكذلك الدائنين ومستخدمي البيانات التي تساعدهم في تحديد وتوقيت درجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المتوقعة من التوزيعات أو الفوائد، والتدفقات الناتجة عن بيع أو استرداد أو استحقاق الاستثمارات المالية والقروض، وهذه التدفقات المتوقعة تتأثر بقدرة الوحدة على خلق نقدية كافية لمواجهة الأزمات في التوزيعات، والفوائد وأقساط القروض وسدادها عند استحقاقها كما تتأثر أيضاً بتوقعات المستثمرين والدائنين بالمقدرة الكسبية للوحدة، مما ينعكس على أسعار الأسهم.

1. تقديم معلومات عن الأداء المالي للوحدة، وعلى الرغم من أن قرارات الاستثمار والتمويل تعكس توقعات المستثمرين بالأداء المستقبلي للوحدة، إلا أن هذه التوقعات تبني في الغالب على تقييم الأداء السابق.

2. وفي ضوء ما تقدم يمكن القول: إن القوائم المالية بما تتضمنه من معلومات ملائمة أو دقيقة تشكل محور اهتمام المستثمرين، فهي تُعد مصدراً رئيساً للمعلومات اللازمة لهم، وأداة استرشادية توجه قراراتهم في مراحل اتخاذ القرارات كافة، مما يحسن من قدراتهم في اتخاذ القرار الاستثماري المناسب في الوقت المناسب، وهذا ما يشير إلى وجود علاقة بين القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ثانياً- الدراسات السابقة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، أُجريت دراسات متعددة على المستويات المحلية والعربية والدولية، فقد هدفت دراسة زيد (2015) إلى تقديم اقتراحات يمكن أن تسهم في الارتقاء بعملية اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم، وهدفت أيضاً إلى معرفة الآثار السلبية التي قد تترتب عن استخدام التحليل الفني في عملية اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم، وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها أن القرار الاستثماري الرشيد هو القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل أو أكثر، وبأقل التكاليف، وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بأنه يجب على المستثمر الذي يرغب في تعظيم عوائده، وترشيد قراره الاستثماري باستخدام التحليل المالي والفني اللازم.

كما هدفت دراسة صالح (2014) إلى التعرف على مدى استخدام شركات قطاع الخدمات

الفلسطينية في قطاع غزة لمدخل إدارة التكلفة الاستراتيجية ودورها في اتخاذ القرارات، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها أن: نظام التكاليف المطبق في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة يعتمد على أسس علمية محاسبية تلبى حاجة الإدارات في اتخاذ القرارات، كما تستخدم إدارات الشركات أدوات مدخل إدارة التكلفة الاستراتيجية بشكل مبسط وبنسب متفاوتة، وقد قدمت الدراسة توصيات عدة، أهمها: ضرورة تركيز اهتمام إدارات الشركات بمدخل إدارة التكلفة الاستراتيجية بشكل متكامل. وتوصلت دراسة الفراء (2013) إلى نتائج عدة، أهمها توفر التقارير والقوائم المالية السنوية للشركات المساهمة السعودية بجميع قطاعاتها معلومات عن صافي مبيعات أو إيرادات بنسبة (4%)، كما تحتوي التقارير السنوية لهذه الشركات على بيانات وصفية عن الأداء التسويقي بنسبة (99%)، في ظل هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة توفير الاهتمام الكافي لتقييم أداء وظيفة التسويق ونشاط البيع. وفي إطار الدراسات التي استهدفت معرفة كيفية الاستفادة من المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وفي نفس الاتجاه أجرى كل من محجوب (2010) دراسة هدفت إلى معرفة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكيفية الاستفادة منها في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار، وقد تم استخدام المنهج التاريخي، والمنهج الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها: أن المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وأن معلومات القوائم المالية لها دور في تقييم أداء المنشأة بإدارة الأموال المتاحة، وأن نشر معلومات القوائم المالية يحد من قصور الإفصاح المحاسبي، وأوصت الدراسة بضرورة تجميع البيانات المحاسبية الدقيقة عن الموقف المالي للمنشأة، وإعداد المعلومات المحاسبية التي تتميز بالموصفات المناسبة للمنشأة، وجاءت دراسة الزبيدي (2010) لاستطلاع وجهة نظر المستثمرين في معرفة أثر المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية عند اتخاذ قرارات الاستثمار من حيث بيع وشراء أسهم الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، وتوصل إلى أن المستثمرين يدركون أهمية المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري، كما أنهم يدركون أن المعلومات الأخرى غير المالية ذات تأثير كبير في قراراتهم الاستثمارية، وبناء على هذه النتائج أوصت الدراسة بالعمل على زيادة وعي المستثمرين الأفراد بأهمية خطاب مجلس الإدارة عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وعدم إتاحة، كما استخلص البحيصي، ونجم (2009) أن المستثمرين لديهم إدراك بأهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار، وأن المعلومات الواردة في التقارير المالية غير كافية، ولكن غالبًا ما يتم استخدامها في قرارات الاستثمار، وفي ظل هذه النتائج أوصت الدراسة بالاهتمام بوظيفة تحليل القوائم المالية، وتعزيز قانون سوق فلسطين للأوراق المالية بتعليمات تطالب بوجود إفصاح أكثر ووضوحًا والتزاماً للشركات، وتوفير المعلومات المحاسبية بالسرعة المطلوبة

عبر نشر تقارير دورية ربع سنوية، وتوصلت دراسة (Heidhues and Patel, 2008) إلى وجود دور للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، وأن هناك عدة عوامل تؤثر على تفسير المعلومات المحاسبية كالعوامل الثقافية والشخصية. وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة تحليل البيئة المحيطة بعملية اتخاذ القرارات التي لها أثر كبير على نوعية البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات وعلى متخذي القرارات أنفسهم، وفي دراسة أخرى قام بها (Julsuchada, et.al, 2008) بهدف الكشف عن دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التنفيذية، ومعرفة استخدامات تلك المعلومات، مع الأخذ بالاعتبار الخصائص الشخصية التي من الممكن أن تؤثر عليها، توصل الباحثون أن الخصائص الشخصية لمستخدمي المعلومات المحاسبية تؤثر على عملية اتخاذ القرارات، وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة أخذ طبيعة المعلومات المحاسبية والخصائص الشخصية لمستخدمي هذه المعلومات في الاعتبار، وذلك عند تصميم نظم المعلومات المحاسبية حتى تكون متطورة وذات فاعلية، كما تناولت دراسة لايقة (2007) الكشف عن أهمية التقارير المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للمصرف، وبيان قصور القوائم المالية المنشورة حالياً من قبل المصرف وعدم فعاليتها وضرورة إعدادها وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (30)، ومن بين ما توصلت إليه الدراسة عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية، حيث تبين أنها فقط تقتصر على قائمتي الدخل والميزانية العمومية، وكذلك لم يلتزم المصرف بإعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية. في ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية، وبخاصة المعيار الدولي رقم (1) المتعلق بإعداد القوائم المالية. أجرى حمزة (2007) دراسة هدفت إلى اختبار مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي، كما هدفت أيضاً إلى اختبار مدى الاتساق المتجانس في التقارير المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من قبل هذه الشركات، وتوصلت الدراسة إلى وجود تباين بين هذه الشركات في جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإنها أوصت بضرورة التزام تلك الشركات بالإفصاح عن المعلومات الملائمة والكافية لترشيد قرارات الاستثمار في هذا السوق، وكذلك ضرورة اتساق وتجانس التقارير المالية، وكذلك توصلت دراسة (Ortiz 2006) إلى وجود إدراك واسع لدى المستثمرين في سوق الأوراق المالية لأهمية المعلومات المحاسبية، وأن هناك تبايناً بين آراء المستثمرين حول مدى كفاية المعلومات المنشورة بالقوائم المالية التي تنشرها الشركات المدرجة في سوق كولومبيا للأوراق المالية، وفي نفس المجال جاءت دراسة (Bryan 1997) بهدف اختبار أثر الإفصاح المحاسبي طبقاً لمتطلبات هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) في العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في أسواق المال الأمريكية، والتي خلصت إلى أن الإفصاح عن العمليات المستقبلية قد تساعد

في تقييم مؤشرات نجاح المنشآت في المستقبل قصير الأجل. وكذلك أعد (Wright, Ken 1996) دراسة لمعرفة دور المعلومات المحاسبية وأهميتها عند اتخاذ القرارات في سوق الأوراق المالية، بهدف محاولة زيادة الوعي بسلوك المستثمرين وذلك بالتطبيق على أسواق رأس المال في المملكة المتحدة، وخلصت الدراسة إلى أهمية المعلومات المحاسبية المتعلقة بالقيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية المستقبلية وتوزيعات الأرباح والعائد على الاستثمار والقيمة (الاستبدالية للأصول) عند التقييم والمفاضلة بين الأنواع المختلفة من أسهم المنشآت (الأوراق المالية).

التعقيب على الدراسات السابقة:

بعض الدراسات السابقة حاولت تبيان دور المعلومات في ترشيد قرارات المستثمرين، وخلصت جميعها إلى أن استخدامها حقق آثارًا إيجابية على المستثمرين مثل دراسة (صالح، 2014)، ودراسة (Heidhues and Patel, 2008)، كما أشارت نتائج بعض الدراسات إلى عدم كفاية المعلومات المالية التي يحتاج إليها المستثمرون مثل دراسة (البحيصي ونجم، 2009)، دراسة (لايقة، 2007)، كما يوجد بعض الدراسات أشارت إلى أن الحصول على هذه المعلومات يأتي في أوقات متأخرة عن الموعد المناسب لاتخاذ القرارات مثل دراسة (الزبيدي، 2010)، ودراسة (حمزة، 2007)، ومن ثم انخفاض مستوى المنفعة من هذه المعلومات.

أفادت الدراسة الحالية من الدراسات والبحوث السابقة في جميع مراحلها سواء في صياغة أسئلتها وفروضها وكيفية بناء أداة الدراسة، أو الاستفادة من أهم النتائج والتوصيات.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث:

إن الدراسة الحالية أجريت في البيئة الفلسطينية التي تتسم بظروف اقتصادية وسياسية واستثمارية صعبة، خاصة في ظل القيود والعراقيل التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي أمام نمو وتطور الاقتصاد الفلسطيني، وطبقت على الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة، وتناولت القوائم المالية بكافة أنواعها والتي تعتبر الإطار الأشمل والأعم الذي يتضمن المعلومات المالية.

فروض الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة، يمكن صياغة فروض الدراسة على النحو التالي:

1. توجد علاقة ارتباط معنوية قائمة المركز المالي وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة.

2. توجد علاقة ارتباط معنوية بين قائمة الدخل وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة.
3. توجد علاقة ارتباط معنوية بين التدفقات النقدية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة.
4. توجد علاقة ارتباط معنوية بين قائمة التغير في حقوق المساهمين وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة.
5. توجد علاقة ارتباط معنوية بين الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة.
6. يوجد اختلاف بين متوسطات استجابات المبحوثين في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة حول العلاقة بين القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى لكل من المتغيرات التالية: (التخصص العلمي، والمسمى الوظيفي، وفترة نشاط الشركة، وصافي الدخل السنوي).

إجراءات الدراسة:

مرت الدراسة الحالية بالإجراءات التالية:

أولاً: منهج الدراسة:

تقع هذه الدراسة في منهجين، هما:

1. المنهج النظري: ويتمثل في:

مراجعة لنتائج البحوث والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة حول إعداد القوائم المالية في شركات الخدمات العاملة في قطاع غزة، ومدى علاقة هذه القوائم بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية السديدة.

2. المنهج التطبيقي: ويتمثل في:

إعداد استبانة وتطبيقها على عينة من متخذي القرارات في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة والمكونة من (رؤساء مجالس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، والمديرين الماليين، ومدققي الحسابات الداخليين)، للتعرف إلى طبيعة علاقة إعداد القوائم المالية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وقد تم استخدام مصدرين أساسيين للمعلومات:

المصادر الثانوية: وتمثلت في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث التي تناولت موضوع الدراسة.

المصادر الأولية: تم جمع البيانات الأولية من خلال استبانة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

ثانياً: مجتمع الدراسة:

يُعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع مفردات الظاهرة قيد الدراسة، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة، وهم يمثلون في هذه الدراسة جميع رؤساء مجالس الإدارات، وجميع المديرين التنفيذيين، وجميع المديرين الماليين، إضافة إلى جميع مدققي الحسابات الداخليين في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة التي يبلغ عددها (55) شركة خدمتية بها (220) فرداً، والجدول التالي يوضح توصيف مجتمع الدراسة:

جدول (1): توصيف مجتمع الدراسة (*)

النسبة	التكرار	المسمى الوظيفي
26.82%	59	رئيس مجلس إدارة
31.82%	70	مدير تنفيذي
25%	55	مدير مالي
16.36%	36	مدقق حسابات داخلي
100%	220	المجموع الكلي

(*) أخذت هذه الإحصائية من جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين بقطاع غزة عام 2016

ثالثاً- عينة الدراسة:

نظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة فقد تم اختيار مجتمع الدراسة ككل كعينة دراسة، أي استطلاع آراء جميع أفراد المجتمع حيث تم توزيع (220) استبانة على كافة أفراد مجتمع الدراسة، وتم استعادة (190) استبانة صالحة للتحليل، أي ما نسبته (86.3%) من مجتمع الدراسة ككل، والجدول رقم (2) يوضح توصيف عينة الدراسة:

جدول (2): يوضح توصيف عينة الدراسة بحسب متغيراتها المستقلة

المتغيرات الرئيسية	المتغيرات الفرعية	التكرار	النسبة
التخصص العلمي	محاسبة	87	%45.8
	إدارة أعمال	57	%30.0
	علوم مالية ومصرفية	16	%8.4
	أخرى	30	%15.8
المجموع			100%
المسمى الوظيفي	رئيس مجلس ادارة	59	%31.1
	مدير تنفيذي	67	%35.3
	مدير مالي	51	%26.8
	مدقق حسابات داخلي	13	%6.8
المجموع			100%
فترة نشاط الشركة	اقل من 5 سنوات	22	%11.6
	5 - وأقل من 10 سنوات	25	%13.2
	10 - اقل من 15 سنة	38	%20.0
	15 سنة فأكثر	105	%55.3
المجموع			100%
صافي الدخل السنوي	أقل من 5 مليون	124	%65.3
	5 - اقل من 10 مليون	57	%30.0
	10 - اقل من 15 مليون	3	%1.6
	15 مليون فأكثر	6	%3.2
المجموع			100%

رابعاً- أداة الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها فإن أنسب أداة قياس يُمكن استخدامها في جمع البيانات من عينة الدراسة، هي الاستبانة، وقد مر إعدادها بالخطوات التالية:

الصورة الأولى للاستبانة:

تم تحديد المجالات الرئيسية التي شملتها الاستبانة، بالإضافة إلى تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال وبذلك أصبحت الاستبانة في صورتها الأولى مكونة من قسمين أساسيين:

القسم الأول: عبارة عن البيانات الشخصية للمستجيب والشركة التي يعمل بها ومفرداتها هي: (التخصص العلمي، والمسمى الوظيفي، وفترة نشاط الشركة في قطاع الخدمات، وصافي الدخل السنوي).

القسم الثاني: عبارة عن محاور الدراسة، ويتكون من (28) فقرة، موزعة على خمسة محاور أساسية:

المحور الأول: علاقة قائمة المركز المالي بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية ويتكون من (6) فقرات.

المحور الثاني: علاقة قائمة الدخل بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويتكون من (6) فقرات.

المحور الثالث: علاقة قائمة التدفقات النقدية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويتكون من (6) فقرات.

المحور الرابع: علاقة قائمة التغيرات في حقوق الملكية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويتكون من (5) فقرات.

المحور الخامس: علاقة الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويتكون من (5) فقرات.

تم استخدام تدرج ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) موافق بشدة، وفق الدرجات الموضحة في جدول رقم (3) :

جدول رقم (3): يوضح درجات تدرج الاستبانة

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاستجابة
1	2	3	4	5	المقياس

صدق الاستبانة: تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1. **صدق المحكمين «الصدق الظاهري»:** تم التأكد من الصدق الظاهري للاستبانة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المحاسبة والتدقيق، والعاملون في قطاع الاستثمار، وقد أبدى بعض المحكمين عددًا من الملاحظات على صياغة بعض الفقرات، والتي تم أخذها بعين الاعتبار وُعدلت في ضوء آرائهم.

2. **صدق الاتساق الداخلي:**

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة، فجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (4): يوضح معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة، والاستبانة ككل

#	المجالات	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
1.	علاقة قائمة المركز المالي بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	*0.480	0.000
2.	علاقة قائمة الدخل بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	*0.766	0.000
3.	علاقة قائمة التدفقات النقدية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	*0.736	0.000
4.	علاقة قائمة التغيرات في حقوق الملكية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	*0.617	0.000
5.	علاقة الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	*0.617	0.000

* الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يبين جدول رقم (4) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

ثبات الاستبانة Reliability:

تم التحقق من ثبات الاستبانة بطريقتين:

الطريقة الأولى: معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient: جاءت نتائج حساب معامل ألفا كرونباخ كما هي مبينة في جدول رقم (5).

جدول رقم (5): يوضح معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة

#	المجالات	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1.	علاقة قائمة المركز المالي بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	6	*0.836
2.	علاقة قائمة الدخل بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	6	*0.807
3.	علاقة قائمة التدفقات النقدية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	6	*0.784
4.	علاقة قائمة التغيرات في حقوق الملكية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	5	*0.775
5.	علاقة الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	5	*0.765

(* جميع قيم ألفا كرونباخ أكبر من (0.70))

يتضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (5) أن قيم معامل ألفا كرونباخ تتراوح بين (0.765 - 0.836) وهي جميعها قيم أكبر من (0.70) وهي بذلك قيم تدل على ثبات المقياس.

الطريقة الثانية: التجزئة النصفية: تم حساب معامل الارتباط بين مجموع درجات الفقرات الفردية (14) فقرة، ومجموع درجات الفقرات الزوجية (14) فقرة، وقد بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين النصفين $r = 0.847$ ، ثم استخدمت معادلة سبيرمان - براون

$$\text{معامل الثبات} = \frac{r_2}{1 + r_2}$$

وقد بلغت قيمة معامل الثبات بعد التعديل بمعادلة سبيرمان – براون (0.917)، مما يدل على أن أداة الدراسة تتسم بدرجة عالية من الثبات تفي بمتطلبات الدراسة. وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق رقم (1) على درجة عالية من الصدق والثبات وقابلة للتطبيق.

المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي.
2. الاتساق الداخلي لحساب صدق أداة الدراسة.
3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. اختبار التجزئة النصفية (split half) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
5. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط والعلاقة بين المتغيرات.
6. اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) (One Way Analysis of Variance).

نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها:

نتائج الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة:

ينص السؤال الأول من أسئلة الدراسة على «ما علاقة قائمة المركز المالي وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة؟»

وقد جاءت الإجابة عن هذا السؤال كما هي وارده في الجدول رقم (6)

جدول (6): يوضح معامل الارتباط بين قائمة المركز المالي وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة

القيمة الاحتمالية (.Sig)	معامل بيرسون للارتباط	
0.000	*0.557	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) $\alpha \geq$ بين قائمة المركز المالي وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يبين جدول رقم (6) أن معامل الارتباط (0.557)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين قائمة المركز المالي وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة، وبذلك يتم الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة والتحقق من صحة الفرض الأول من فروض الدراسة وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (صالح، 2014)، ودراسة (Heidhues and Patel, 2008)، ودراسة (الفراء، 2013)، ودراسة (Ortiz, 2006)، ودراسة (محجوب، 2010)، ودراسة (Wright, Ken, 1996)، ودراسة (Bryan, 1997)، وتختلف مع دراسة (البحيصي، ونجم، 2009)، ودراسة (Sirisom et.al, 2008)، ودراسة (لايقة، 2007)، ودراسة (الزبيدي، 2010)، ودراسة (حمزة، 2007).

ويرى الباحث بأن ذلك يعود إلى وجود معرفة كافية لدى المبحوثين بالمنافع المتعددة لإعداد قائمة المركز المالي، وبخاصة معرفة قيمة صافي حقوق المساهمين (رأس المال)، وبيان مدى استغلال الموارد المتاحة للشركة من أجل خدمتهم عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

نتائج الإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة:

ينص السؤال الثاني من أسئلة الدراسة على الآتي: «ما علاقة قائمة الدخل وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة؟»

وقد جاءت الإجابة عن هذا السؤال كما هي واردة في الجدول رقم (6)

جدول (7): يوضح معامل الارتباط بين قائمة الدخل وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة

القيمة الاحتمالية (.Sig)	معامل بيرسون للارتباط	
0.000	*0.581	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha 0.05) \geq$ بين قائمة الدخل وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يبين جدول رقم (7) أن معامل الارتباط يساوي (0.581)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قائمة الدخل وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة، وبذلك يتم الإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة والتحقق من صحة الفرض الثاني من فروض الدراسة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (صالح، 2014)، ودراسة (Heidhues and Patel, 2008)، ودراسة (الفراء، 2013)، ودراسة (Ortiz, 2006)، ودراسة (محجوب، 2010)، ودراسة (Wright, Ken, 1996)، ودراسة (Bryan, 1997)، وتختلف مع دراسة (البحيصي، ونجم، 2009)، ودراسة (Sirisom et.al, 2008)، ودراسة (لايقة، 2007)، ودراسة (الزبيدي، 2010)، ودراسة (حمزة، 2007).

يرى الباحث بأن ذلك يعود لوجود دراية كافية لدى المبحوثين بمدى أهمية إعداد قائمة الدخل باعتبارها تظهر نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة، ومن ثم فهي أداة لقياس الأداء المالي، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة عند التخطيط للتوسع في النشاط الاستثماري.

نتائج الإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة:

ينص السؤال الثالث من أسئلة الدراسة على الآتي: «ما علاقة قائمة التدفقات النقدية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة؟»

وقد جاءت الإجابة عن هذا السؤال كما هي واردة في الجدول رقم (8)

جدول (8): يوضح معامل الارتباط بين قائمة التدفقات النقدية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة

القيمة الاحتمالية (.Sig)	معامل بيرسون للارتباط	
0.000	*0.573	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha 0.05) \geq$ بين قائمة التدفقات النقدية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يبين جدول رقم (8) أن معامل الارتباط يساوي (0.573)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قائمة التدفقات النقدية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة، وبذلك يتم الإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة والتحقق من صحة الفرض الثالث من فروض الدراسة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (صالح، 2014)، ودراسة (Heidhues and Patel, 2008)، ودراسة (الفرا، 2013)، ودراسة (Ortiz, 2006)، ودراسة (محبوب، 2010)، ودراسة (Wright, Ken, 1996)، ودراسة (Bryan, 1997)، وتختلف مع دراسة (البحيصي، ونجم، 2009)، ودراسة (Sirisom et.al, 2008)، ودراسة (لايقة، 2007)، ودراسة (الزبيدي، 2010)، ودراسة (حمزة، 2007)

ويرى الباحث بأن ذلك يعود إلى وجود إلمام عالٍ لدى المبحوثين بالمنافع التي يوفرها إعداد قائمة التدفقات النقدية وخاصة معرفة قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات، إضافة لمعرفة القدرة الكسبية للمنشأة.

نتائج الإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة الدراسة:

ينص السؤال الرابع من أسئلة الدراسة على «ما علاقة قائمة التغير في حقوق المساهمين وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة؟»

وقد جاءت الإجابة عن هذا السؤال كما هي واردة في الجدول رقم (9)

جدول (9): يوضح معامل الارتباط بين قائمة التغير في حقوق المساهمين وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة

القيمة الاحتمالية (.Sig)	معامل بيرسون للارتباط	
0.000	*0.610	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha 0.05) \geq$ بين قائمة التغير في حقوق المساهمين وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يبين جدول رقم (9) أن معامل الارتباط تساوي (0.610)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قائمة التغير في حقوق المساهمين وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة، وبذلك يتم الإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة الدراسة والتحقق من صحة الفرض الرابع من فروض الدراسة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (صالح، 2014)، ودراسة (Heidhues and Patel, 2008)، ودراسة (الفرا، 2013)، ودراسة (Ortiz, 2006)، ودراسة (محبوب، 2010)، ودراسة (Wright, Ken, 1996)، ودراسة (Bryan, 1997)، وتختلف مع دراسة (البحيبي، ونجم، 2009)، ودراسة (Sirisom et.al, 2008)، ودراسة (لايقة، 2007)، ودراسة (الزبيدي، 2010)، ودراسة (حمزة، 2007).

ويرى الباحث أن استجابات المبحوثين جاءت لتبين مدى معرفتهم بأهمية المعلومات المالية الواردة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، والبدايل المتاحة حول الاستثمار، مما يساعدهم في رسم وإعداد الخطط الاستثمارية الملائمة التي تفضي إلى نتائج فعلية.

نتائج الإجابة عن السؤال الخامس من أسئلة الدراسة:

ينص السؤال الخامس من أسئلة الدراسة على «ما علاقة الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة؟»

وقد جاءت الإجابة عن هذا السؤال كما هي واردة في الجدول رقم (10)

جدول (10): يوضح معامل الارتباط بين الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة

القيمة الاحتمالية (.Sig)	معامل بيرسون للارتباط	
0.000	*0.463	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ بين الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (10) أن معامل الارتباط تساوي (0.463)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة، وبذلك يتم الإجابة عن السؤال الخامس من أسئلة الدراسة والتحقق من صحة الفرض الخامس من فروض الدراسة، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (صالح، 2014)، ودراسة (Heidhues and Patel, 2008)، ودراسة (الفرا، 2013)، ودراسة (Ortiz, 2006)، ودراسة (محجوب، 2010)، ودراسة (Wright, Ken, 1996)، ودراسة (Bryan, 1997)، وتختلف مع دراسة (البحيصي ونجم، 2009)، ودراسة (Sirisom et.al, 2008)، ودراسة (لايقة، 2007)، ودراسة (الزبيدي، 2010)، ودراسة (حمزة، 2007).

ويرى الباحث أن ذلك يعود إلى وجود إدراك كبير ومعرفة كافية لدى المبحوثين بمدى أهمية هذه الإيضاحات كونها توفر معلومات جوهرية عن أسس عرض القوائم المالية، والسياسات المحاسبية المتبعة.

نتائج الإجابة على السؤال السادس من أسئلة الدراسة:

ينص السؤال السادس من أسئلة الدراسة على: «هل يوجد اختلاف بين متوسطات استجابات المبحوثين في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة حول العلاقة بين القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى لكل من المتغيرات التالية (التخصص العلمي، والمسمى الوظيفي، وفترة نشاط الشركة، وصافي الدخل السنوي)

وفيما يلي ما تم التوصل إليه من نتائج لكل من هذه المتغيرات:

أولاً- النتائج المتعلقة بمتغير التخصص العلمي (محاسبة، إدارة أعمال، علوم مالية ومصرفية، أخرى):

جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (11)

جدول رقم (11): يوضح نتائج اختبار «التباين الأحادي» ANOVA لمتغير التخصص العلمي

القيمة الاحتمالية (.Sig)	قيمة F المحسوبة	المتوسطات				المجال
		أخرى	علوم مالية ومصرفية	إدارة الأعمال	محاسبة	
0.750	0.404	4.15	4.10	4.32	4.27	علاقة قائمة المركز المالي بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية
0.377	1.052	3.87	3.23	3.80	3.86	علاقة قائمة الدخل بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية
0.663	0.530	3.87	3.67	3.82	3.98	علاقة قائمة التدفقات النقدية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية
0.983	0.052	3.86	3.88	3.81	3.88	علاقة قائمة التغيرات في حقوق الملكية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية
0.699	0.478	3.93	3.55	3.90	3.95	علاقة الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية
0.124	2.005	3.87	3.40	3.94	3.89	إجمالي محور القوائم المالية وعلاقتها بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة

يتضح من الجدول رقم (11) أن قيمة (F) المحسوبة غير دالة إحصائياً لكل مجال من مجالات الاستبانة وللاستبانة ككل، وهذه النتيجة تشير إلى عدم وجود اختلاف بين استجابات الباحثين حول القوائم المالية وعلاقتها بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة تعزى لمتغير التخصص العلمي.

ثانياً- النتائج المتعلقة بمتغير المسمى الوظيفي (رئيس مجلس إدارة، مدير تنفيذي، مدير

مالي، مدقق حسابات داخلي):

جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (12)

جدول رقم (12): يوضح نتائج اختبار «التباين الأحادي» ANOVA لمتغير المسمى الوظيفي

القيمة الاحتمالية (Sig)	قيمة F المحسوبة	المتوسطات				المجال
		مدقق حسابات داخلي	مدير مالي	مدير تنفيذي	رئيس مجلس إدارة	
0.910	0.179	4.33	4.25	4.29	4.18	علاقة قائمة المركز المالي بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية
0.223	1.511	3.06	3.91	3.88	3.61	علاقة قائمة الدخل بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية
0.706	0.467	3.95	3.93	3.98	3.76	علاقة قائمة التدفقات النقدية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية
0.814	0.316	4.20	3.84	3.82	3.86	علاقة قائمة التغيرات في حقوق الملكية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية
0.376	1.058	4.33	4.01	3.82	3.73	علاقة الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية
0.366	1.080	3.95	3.95	3.90	3.68	إجمالي محور القوائم المالية وعلاقتها بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة

يتضح من الجدول رقم (12) أن قيمة (F) المحسوبة غير دالة إحصائيًا لكل مجال من مجالات الاستبانة وللاستبانة ككل، وهذه النتيجة تشير إلى عدم وجود اختلاف بين استجابات الباحثين حول القوائم المالية وعلاقتها بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة تعزى لمتغير التخصص المسمى الوظيفي.

ثالثاً- النتائج المتعلقة بمتغير فترة نشاط الشركة (أقل من 5 سنوات، 5 - أقل من 10 سنوات، 10 - أقل من 15 سنة، 15 سنة فما فوق):

جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (13)

جدول رقم (13): نتائج اختبار «التباين الأحادي» ANOVA لمتغير فترة نشاط الشركة

القيمة الاحتمالية (Sig)	قيمة F المحسوبة	المتوسطات				المجال
		15 سنة فأكثر	10 - أقل من 15 سنة	5 - أقل من 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	
0.071	2.473	4.09	4.40	4.54	4.29	علاقة قائمة المركز المالي بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية
0.763	0.386	3.77	3.74	3.98	3.57	علاقة قائمة الدخل بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية
0.681	0.504	3.85	3.97	3.98	3.69	علاقة قائمة التدفقات النقدية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية
0.731	0.432	3.86	3.93	3.63	3.77	علاقة قائمة التغيرات في حقوق الملكية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية
0.940	0.132	3.85	3.95	4.00	3.90	علاقة الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية
0.613	0.607	3.80	3.94	3.96	3.74	اجمالي محور القوائم المالية وعلاقتها بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة

يتضح من الجدول رقم (3) أن قيمة (F) المحسوبة غير دالة إحصائياً لكل مجال من مجالات الاستبانة وللاستبانة ككل، وهذه النتيجة تشير إلى عدم وجود اختلاف بين

استجابات المبحوثين حول القوائم المالية وعلاقتها بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة تعزى لمتغير فترة نشاط الشركة.

رابعاً: النتائج المتعلقة بمتغير صافي الدخل السنوي للشركة (1 - 5 مليون \$، أكثر من 5 - أقل من 10 مليون \$، أكثر من 10 - أقل من 15 مليون \$، 15 مليون فأكثر):

جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (14)

جدول رقم (14) نتائج اختبار «التباين الأحادي» ANOVA لمتغير صافي الدخل السنوي

القيمة الاحتمالية (Sig)	قيمة F المحسوبة	المتوسطات				المجال
		15 مليون فأكثر	أكثر 10 - أقل 15 مليون	أكثر 5 - أقل 10 مليون	من 5 - 1 مليون	
0.816	0.313	4.50	4.50	4.29	4.22	علاقة قائمة المركز المالي بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.
0.223	1.505	4.42	4.83	3.88	3.69	علاقة قائمة الدخل بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.
0.568	0.681	4.42	3.83	3.93	3.85	علاقة قائمة التدفقات النقدية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.
0.052	2.735	5.00	4.00	3.79	3.83	علاقة قائمة التغيرات في حقوق الملكية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية
0.720	0.448	4.00	3.80	3.75	3.96	علاقة الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية
0.198	1.609	4.46	4.21	3.78	3.86	إجمالي محور القوائم المالية وعلاقتها بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة

ينتضح من الجدول رقم (14) أن قيمة (F) المحسوبة غير دالة إحصائياً لكل مجال من مجالات الاستبانة، وللاستبانة ككل، وهذه النتيجة تشير إلى عدم وجود اختلاف بين استجابات المبحوثين حول القوائم المالية وعلاقتها بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة تعزى لمتغير صافي الدخل السنوي.

يتضح من خلال عرض نتائج السؤال السادس من أسئلة الدراسة عدم وجود اختلاف لكل من مغيرات: (التخصص العلمي، والمسمى الوظيفي، وفترة نشاط الشركة، وصافي الدخل السنوي)، في آراء المبحوثين، والتحقق من عدم صحة الفرض السادس، ويعود ذلك إلى الإدراك العالي للمبحوثين ومعرفتهم الكافية بأهمية إعداد القوائم المالية واعتبارها مصدراً رئيسياً ومرجعاً هاماً عند اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة.

النتائج والتوصيات:

أولاً- النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة ارتباط معنوية بين مكونات القوائم المالية (قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق المساهمين، والايضاحات التفسيرية المتممة) وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة.
- عدم وجود اختلاف بين استجابات المبحوثين في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة حول القوائم المالية وعلاقتها بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية تعزى لكل من المتغيرات التالية: (التخصص العلمي - المسمى الوظيفي - فترة نشاط الشركة - صافي الدخل السنوي).

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة الاهتمام باتخاذ القرارات الاستثمارية في ضوء المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية بحيث لا يتم اتخاذ القرارات بناء على التقديرات الشخصية لما لذلك من آثار سلبية على القرارات المتخذة.
2. العمل على إعداد وتطوير نظام معلومات محاسبي على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية يلبي متطلبات إدارة الشركات الخدمائية، والمستثمرين من المعلومات اللازمة لترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.
3. قيام الجهات الرسمية وغير الرسمية بإرشاد وتوجيه الشركات الخدمية بضرورة إعداد وعرض وتقديم قوائمها المالية بصورة مبسطة وسلسة، بحيث يُمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

- إبراهيم، أنيس (1985). المعجم الوسيط (ج1). مطبعة قطر الوطنية.
- إسماعيل، عمر جحي (2004). دور نظام المعلومات المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية بالتطبيق على المصارف العقارية في سورية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة حلب.
- البحيضي، عصام ونجم، أنور (2009). مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية أهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية. مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية 17(2).
- جاد الرب، سيد محمد (2005). السلوك التنظيمي موضوعات وتراجم وبحوث إدارية متقدمة. مطبعة العشري.
- حجازي، محمد عباس (1992). المحاسبة الإدارية. مكتبة عين شمس.
- الحدر، زهير إبراهيم (2010). علم تدقيق الحسابات. دار البداية للنشر.
- حمزة، محيي الدين (2010). دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية دراسة تطبيقية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 23(1).
- حميدات، جمعة (2013). منهاج محاسب عربي قانوني معتمد ACPA الورقة الثانية المحاسبة. المجمع الغربي للمحاسبين القانونيين.
- الحيالي، سندية والجعفر (2015). ليث، دور الحكومة في دعم قرار الاستثمار دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الاقتصاد والمالية، 55.
- أبو خشية، عبد العال هاشم (2012). مفاهيم وخصائص القرارات الاستثمارية والعوامل المؤثرة فيها. http://blogsspot.q8se.com/blog-post_02.html
- خلفي، اسمهان (2009). دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الحاج لخضر.
- دهمش، نعيم والخاليلة، محمود وأبو نصار، محمد (2005). مبادئ المحاسبة (ط2). الجامعة الأردنية.
- الراوي، حكمت أحمد (1999). نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة. دار الثقافية للنشر والتوزيع.
- الزبيدي، فراس خضير (2010). أثر المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 12(3).
- زيد، حياة (2015). دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم دراسة تطبيقية في عينة من أسواق المال العربية الأردن السعودية وفلسطين. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة محمد خيضر.
- الشرقاوي، علي (2002). العملية الإدارية، وظائف المديرين. دار الجامعة الجديدة.
- السلطوني، فايز زهدي (2005). مدى دلالة القوائم المالية كأداة لإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية.
- الشميمري، أحمد وهيجان، عبد الرحمن وغنام، بشرى (2008). مبادئ إدارة الأعمال الأساسية والاتجاهات الحديثة (ط4). دار العبيكان للطباعة والنشر.
- صالح، صباح فوزي. (2014). الإدارة الاستراتيجية للتكلفة ودورها في اتخاذ القرارات في شركات قطاع الخدمات الفلسطينية في قطاع غزة [رسالة ماجستير غير منشورة] الجامعة الإسلامية.
- عبد الحميد، عبد المطلب (2000). دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية الدار الجامعية.
- العيسى، ياسين أحمد (2003). أصول المحاسبة الحديثة (ج1). الشروق للنشر والتوزيع.

- الفخراني، خالد (2010). إطار نظري عن اتخاذ القرارات [رسالة دكتوراه]. <https://psychology.alafdal.net/t975-topic>
- الفرأ، عبد الشكور عبد الرحمن (2013). دور المعلومات المحاسبية في تقييم أداء وظيفة التسويق ونشاط البيع دراسة تحليلية للتقارير والقوائم المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة السعودية. مجلة جامعة الأزهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية (1)15.
- كمال، يوسف (2013). الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية منتدى المحاسب العربي. <https://com.accdiscussion.com/acc6124.htm>
- لعيشي، جمال (2010). محاسبة المسؤولية والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد.
- محجوب، أمل جعفر عطا المنان (2010). المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار [رسالة ماجستير]. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. <http://repository.sustech.edu/handle/123456789/6056>
- محمود، جمام ودباش، أميرة (2016). أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر. مجلة دراسات وأبحاث، 26.
- أبو المكارم، وصفي عبد الفتاح (2004). دراسات متقدمة في المحاسبة المالية (ط2). دار الجامعة الجديدة.
- اليقة، روال كاسر (2007). القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار -دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة تشرين.

المراجع الأجنبية:

- Boumal, W. & Blinder A. (1997). *Macro-Economic* (7th ed.). The Dryden Pressruns.
- Bryan, H. S. (1997). Incremental information content of required disclosures contained in management discussion and analysis. *Accounting Review*, 301.
- FASB. (1978) *Objectives of Financial Reporting by Business Enterprise, Statement of Financial Accounting Concepts*.
- Heidhues, E. and Patel, C. (2008). *The role of accounting information in decisionmaking processes in a German dairy cooperative* [paper presentation]. International Conference on Accounting and Business 2008. Shanghai, China.
- Julsuchada, S., Naphaphorn, P., Rattanawadee, S., Varaporn, P., Khajit, k., & Pratanphorn, P., (2008). *The accounting information received: its utilization to enhance Thai executive decision making and the effect of personal characteristics*. *Journal of International Business and Economics*, 8(3).
- Sirisom, J., Naphaphorn, P., Rattanawadee, S., Varaporn, P., Khajit, k., & Pratanphorn, P. (2008). *The accounting information received: its utilization to enhance Thai executive decision making and the effect of personal characteristics*. *Journal of International Business and Economics*, 8(3).
- Ortiz F, M. (2006). *La información financiera y la toma decisiones en el Mercado de valores colombiano*. *Revista Iberoamericana de Contabilidad*.
- Wirght, M., and Robbie. K. (1996). Venture capitalists, unquoted equity investment appraisal and the role of accounting information. *Accounting and Business Research*, 153168-. <https://doi.org/10.108000014788.1996.9729506/>

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

- 'ibrāhym 'anīsa 1985). almu'jama alwasīta j miṭba'ata qaṭari alwaṭaniyyati
- 'ismā'yl 'umara ḥujjay 2004). dawra nizāmi alma'lūmāti almāliyya fi tarshīdi alqarārāti alistithmāriyyati bi-al-taṭbīqi 'alā almaṣārifi al'aqāriyyati fi sūriyyatu risālata mājistiri ghayri manshūratin jāmi'ata ḥulabin
- al-bhysy 'iṣāmun wanajmun 'anūra 2009). mudā 'idrāki almustathmirīna fi sūqi filastīnin lil-'āwrāqi almāliyyati 'alīhammiyyati istikhdāmi alma'lūmāti almuḥāsabiyyati litarshīdi qarārātihimi alistithmāriyyati majallatu aljāmi'ati al'islāmiyyati silslata al-dirāsati al'insāniyyati 17(2.(
- jāddu al-rabbi sayyida muḥammada 2005). al-sulūka al-tanzīmiyya mawḍū'atin watarājimi wabuḥwathi 'idāriyyati mutaqqaddimati miṭba'atu al'ushuriyyi
- ḥujjāziyyun muḥammada 'abbāsa 1992). almuḥāsabata al'idāriyyata maktabatun 'ayna shamsin al-ḥdrb zuhayra 'ibrāhym 2010). 'ilma tadqyqi alḥisābāti dāru albidāyati lil-nashri
- ḥamzaton muḥḥiyyay al-dayyina 2010). dawra alma'lūmāti almuḥāsabiyyati fi tarshīdi qarārāti alistithmāri fi sūqi 'ammāni lil-'āwrāqi almāliyyati dirāsata taṭbīqiyyata majallatu jāmi'ati dimashqi lil-'ulūmi aliqtīṣādiyyati wa-al-qānūniyyati 23(1.(
- ḥamidātun jam'ata 2013). minhāja muḥāsiba 'arabiyya qānūniyya mu'tamada ACPA alwaraqata al-thāniyata almuḥāsibata almajma'u algharbiyyu lil-muḥāsibina alqānūniyyina
- alḥiāliyyu sanadiyyatan wa-al-ja'fara 2015). laythun dawra al-ḥwkmah fi du'umi qarāri alistithmāri dirāsata taṭbīqiyyata 'alā 'aynatin mina al-sharikāti fi sūqi al'irāqi lil-'āwrāqi almāliyyati majallatu aliqtīṣādi wa-al-māliyyati 55.
- 'abū khashabatin 'abda al'ālin hāshima 2012). mafāhīma wkḥṣā's alqarārāti alistithmāriyyati wa-al-'awāmili almu'aththirati fihā [http // q8se. blogspot. com / blog- post_02. html](http://q8se.blogspot.com/blog-post_02.html)
- khalfay ismahānni 2009). dawra nazmi alma'lūmāti fi ittikhādhi alqarārāti durrāsatu ḥālatin mu'assisatin nqws lil-muṣbirāti risālata mājistiri ghayri manshūratin jāmi'ata alḥājjī likhaḍirin dhmsḥ na'īma wa-al-khālylah maḥmūdun wa'abū nuṣṣārīn muḥammada 2005). mabādi'a almuḥāsabati ṭ aljāmi'ata al'urduniyyata
- al-rā'i ḥakamat 'aḥamida 1999). nazḥama alma'lūmātu almuḥāsabiyyatu wa-al-munazzamatu dāru al-thaqāfiyyati lil-nashri wa-al-tawzī'i
- al-zabīdiyyu farāsīn khaḍīra 2010). 'athiri alma'lūmāti almuḥāsabiyyati fi qarārāti alistithmāri fi 'asahma al-sharikāti almudrajati fi sūqi al'irāqi lil-'āwrāqi almāliyyati majallatu alqādisiyyati lil-'ulūmi al'idāriyyati wa-al-iqtīṣādiyyati 12(3.(

- zaydun ḥayāta 2015). dawra al-taḥlīli alfanniyyi fi ittikhādhi qarāri alistithmāri bi-al-'āshumi dirāsata taḥbiqiyata fi 'aynatin min 'aswāqi almāli al'arabiyyati al'urduna al-su'ūdiyyata wafilastīna [risālatu mājistīri ghayri manshūratin jāmi'ata muḥammada khydr al-sharqawiyu 'uliya 2002). al'amaliyyata al'idāriyyata wazā'ifa almudirīna dāru aljāmi'ati aljadīdati
- al-shltwny fāyiza zuhdī 2005). mudā dāllah alqawā'ima almāliyyata ka'dāti il'ifšāḥ 'ani alma'lūmāti al-darūriyyati al-alzmah limustakhdamī alqawā'imi almāliyyata risālatu mājistīri ghayri manshūratin aljāmi'ata al'islāmiyyata
- al-shmymry 'aḥamida wahjāni 'abda al-Raḥmāni waghannāmin bushrā 2008). mabādi'a 'idārati al'a'māli al'asāsiyyati wa-al-ittijāhāti alḥadythati ṭ dāra al-'bykān lil-tībā'ati wa-al-nashri ṣālīḥun ṣabāḥa fawziyyin (2014). al'idārata al-astrātyjyah lil-taklifati wadawrihā fi ittikhādhi alqarārāti fi sharikātin qiṭā'in alkhidmāti alfilastīniyyati fi qiṭā'i ghazzati risālatu mājistīri ghayri manshūratin aljāmi'ata al'islāmiyyata
- 'abdu alḥamīdi 'abda almaṭlabi 2000). dirāsāti aljadwā aliqtīšādiyyati littikhādhi alqarārāti alistithmāriyyati al-dāra aljāmi'iyata
- al'īsā yāsīnan 'aḥamida 2003). 'uṣwla almuḥāsabati alḥadythati j al-shurūqa lil-nashri wa-al-tawzī'i
- alfakarāniyyu khāliḍa 2010). 'iṭāra nazarī 'ani ittikhādhi alqarārāti risālatu duktwrāhi [http://psychology.alafdal.net / t975- topic](http://psychology.alafdal.net/t975-topic)
- alfarrā 'abda al-shakūri 'abda al-Raḥmāni 2013). dawra alma'lūmāti almuḥāsabiyyati fi taqyīmi 'adā'i wazīfati al-taswīqi wanashāṭi albay'i dirāsata taḥlīliyyata lil-tqāryri wa-al-qawā'imi almāliyyati al-sanawiyati almanshūrati lil-sharikāti almusāhimati al-su'ūdiyyati majallatu jāmi'ati al'azhari bighazzati silslati al'ulūmi al'insāniyyati 15(1.)
- kamālun yūsf 2013). al-khṣā'ṣ al-naw'iyyata lil-ma'lūmāti almuḥāsabiyyati muntadā almuḥāsibi al'arabiyyi [https:// accdiscussion. com / acc6124. htm](https://accdiscussion.com/acc6124.htm).
- li'ayshiyin jamāla 2010). muḥāsabata al-ms'wlyah wa-al-jibāyata wafuqi al-nizāma almuḥāsabiyya aljadīda
- maḥjūbun 'amala ja'fari 'atā almannāni 2010). alma'lūmāti almuḥāsabiyyati wadawrihā fi ittikhādhi qarārāti al-tawwīli wa-al-istithmāri risālatu mājistīri jāmi'ata al-sūdāni lil-'ulūmi wa-al-tiknūlūjiā . repository // [http sustech. edu / handle / 123456789 / 6056](http://sustech.edu/handle/123456789/6056)
- maḥmūdun jamāma wdbāsh 'amyra 2016). 'athir 'adālata al'ifšāḥi almuḥāsabiyyi fi tarshīdi alqarārāti alistithmāriyyati dirāsata ḥālāti 'aynatin mina almustathmirīna bibūrṣati aljazā'iri majallatu dirāsatin wa'bhāthin 26.
- 'abū almakārimi waṣifī 'abda alfattāḥi 2004). dirāsatin mutaqaḍdimatin fi almuḥāsabati

إسكندر محمود نشوان (107-151)

almāliyyati ʔ dāra aljāmi'ati aljadīdati
al-yqah rūāla kāsira 2007). alqāsa wa-al-'ifṣāḥa almuḥāsabiyya fī alqawā'imi almāliyyati lil-
maṣārifi wadawrihā fī tarshīdi qarārāti alistithmāri- dirāsata taḥbīqiyyata 'alā almuḍiriyiyati
al'āmmati lil-muṣarrifi al-tijāriyyi al-sūriyyi risālata mājistīri ghayri manshūratin jāmi'ata
tishrīni

ملحق رقم (1)

الاستبانة في صورتها النهائية

الأخ الكريم / الأخت الكريمة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول القوائم المالية وعلاقتها بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية، وهي بعنوان:

دراسة واختبار العلاقة بين إعداد القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية

- دراسة تطبيقية على الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة -

نأمل من سيادتكم الإجابة عن أسئلة هذا الاستبانة بدقة حيث صحة نتائج هذا الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجاباتك، مع العلم أن الإجابات التي سنحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث

د. إسكندر نشوان

القسم الأول: معلومات شخصية

اسم الشركة التابع لها (اختياري)

- | | |
|---|--|
| <input type="checkbox"/> إدارة أعمال | <input type="checkbox"/> محاسبة |
| <input type="checkbox"/> أخرى، حددها | <input type="checkbox"/> علوم مالية ومصرفية |
| <input type="checkbox"/> مدير تنفيذي | <input type="checkbox"/> رئيس مجلس إدارة |
| <input type="checkbox"/> مدقق حسابات داخلي | <input type="checkbox"/> مدير مالي |
| <input type="checkbox"/> (5) سنوات وأقل من (10) | <input type="checkbox"/> أقل من 5 سنوات |
| <input type="checkbox"/> أكثر من (15) | <input type="checkbox"/> (10) سنوات وأقل من (15) |
| <input type="checkbox"/> أكثر من (5) وأقل من (10) مليون | <input type="checkbox"/> من (1) إلى (5) مليون |
| <input type="checkbox"/> أكثر من (15) مليون | <input type="checkbox"/> أكثر من (10) وأقل من (15) |

القسم الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: علاقة قائمة المركز المالي بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة.

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	تشير المعلومات المرتبطة بالموجودات المتداولة (نقدية - ذمم مدينة - استثمارات قصيرة الاجل- مخزون...) إلى إمكانيات المشروع في توليد السيولة اللازمة مما يساعد في اتخاذ القرار الاستثماري المناسب.					
2-	تحتوي بنود الموجودات غير المتداولة الواردة (استثمارات طويلة الاجل - ممتلكات ومعدات - موجودات غير ملموسة) على معلومات موثوقة في معرفة قدرة المشروع على تحقيق نتائج مستقبلية عند التخطيط للاستثمار.					
3-	تؤدي المعلومات الواردة القائمة في بند المطلوبات المتداولة (ذمم دائنة - أوراق دفع - مصاريف مستحقة...) إلى معرفة إمكانيات المشروع في تغطية الأعباء والتكاليف التشغيلية، ومن ثم أخذها بعين الاعتبار عند وضع الخطة الاستثمارية.					

					4-	تبيين القائمة في بند المطلوبات غير المتداولة مثل (سندات - كمبيالات طويلة الأجل - التزامات التقاعد) أعباء الشركة لفترات مستقبلية، مما يُحسن في القدرة على التنبؤات بالظروف والأوضاع المالية المستقبلية.
					5-	توفر حقوق الملكية الواردة في بند مطلوبات غير متداولة بقائمة المركز المالي معرفة حقيقة حصصهم، مما يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.
					6-	يمكن اعتبار القائمة بمحتوياتها قاعدة بيانات ملائمة ومناسبة مفيدة لإعداد الموازنات التخطيطية الاستثمارية.

المحور الثاني: علاقة قائمة الدخل بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة.

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
7-	يؤدي معرفة قيمة الإيراد الوارد في القائمة إلى تخطيط الأنشطة التشغيلية المستقبلية في المعلومات المرتبطة.					
8-	تحتوي القائمة على المعلومات المرتبطة بمجموع كافة المصروفات والأعباء، وبذلك يمكن تقنينها وزيادة قيمة حقوق الملكية، ومن ثم المساعدة في تخطيط الأرباح مستقبلياً.					

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
9-	تعطي القائمة معلومات عن الزيادة أو النقص في المنافع الاقتصادية لفترة معينة، مما تشكل قاعدة صالحة لاتخاذ القرارات.					
10-	توفر القائمة معلومات ملائمة لتحديد متوسط العائد على السهم، وصافي الربح، ودرجة المخاطرة التي قد تواجه المستثمر، مما يساعد على رسم وصياغة الخطط الاستثمارية المستقبلية الملائمة.					
11-	يمكن استخدام القائمة في قياس الأداء المالي لفترة معينة، مما يساعد على تحسين قدرة المستثمر على اتخاذ القرارات المناسبة.					
12-	يمكن اعتبار القائمة بمحتوياتها قاعدة بيانات أو معلومات ملائمة أو دقيقة في إعداد الموازنات التشغيلية المستقبلية.					

المحور الثالث: علاقة قائمة التدفقات النقدية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمية العاملة في قطاع غزة.

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

					توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات عن إمكانية توليد نقدية في المستقبل عند اتخاذ القرار الاستثماري الخاص بالقدرة الكسبية.	13-
					تعطي القائمة معلومات عن مدى قدرة الشركة على مواجهة مخاطر نقص النقدية مستقبلياً عند اتخاذ القرار الاستثماري.	14-
					تبين القائمة أسباب الاختلاف بين صافي الربح وصافي التدفق النقدي عند اتخاذ القرار الاستثماري.	15-
					تبين القائمة أثر القرارات الاستثمارية التي تم اتخاذها خلال الفترة على تدفقات النقد.	16-
					توفر القائمة معلومات تفصيلية عن معرفة مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الآخرين.	17-
					يمكن اعتبار قائمة التدفقات النقدية قاعدة بيانات ومعلومات ملائمة مناسبة ومفيدة لإعداد الموازنات النقدية.	18-

المحور الرابع: علاقة قائمة التغيرات في حقوق الملكية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة.

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
---	--------	------------	-------	-------	-----------	----------------

					توفر قائمة التغيرات في حقوق الملكية معلومات مفيدة عن العجز في إعادة تصميم الممتلكات، مما يساعد في إعداد خطط ملائمة لنتائج فعلية	19-
م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
					تعطي المعلومات الواردة في القائمة عن فائض أو عجز إعادة تصميم الاستثمارات، مما يمكن من معرفة نتائج واقع الاستثمار.	20-
					تمكن القائمة المساهمين من معرفة صافي حقوقهم، ومن ثم اختيار البديل الملائم سواء بيعها أو بيع جزء منها أو الاحتفاظ بها.	21-
					تعطي القائمة مؤشرات عن معدل النمو، مما يساعد في اتخاذ القرار الاستثماري الملائم.	22-
					توفر القائمة معلومات وبيانات تعطي الشركة بدائل حول الاستثمار في مشروعات مناظرة أو الاتجاه إلى تغيير قطاع الاستثمار.	23-

المحول الخامس: علاقة قائمة الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية بترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الخدمية العاملة في قطاع غزة.

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
24-	توفر قائمة الإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية معلومات عن أسس عرض القوائم المالية، مما يمكن الشركة من معرفة مدى مواكبتها للحدثاة في المجال المالي (المحاسبي)					
25-	تشير القائمة إلى السياسات المحاسبية المتبعة، مما يساعد الشركة في معرفة مدى ثباتها وملائمتها أو تغييرها لتحقيق منافع اقتصادية.					
26-	تعطي القائمة تفسيراً عن البيانات الواجب الإفصاح عنها، مما يزيل أي غموض أو سوء فهم قد يتعرض له المستخدم عند قراءتها.					
27-	تتضمن القائمة بيانات ومعلومات ختامية أخرى لمؤشرات غير مالية تساعد في تحسين مستوى اتخاذ القرار الاستثماري.					
28-	تشتمل القائمة على عرض منظم ومرتب، وشرح وافي للقيم الظاهرة في القوائم المالية، مما يعزز معلومات الشركة عند اتخاذ القرار الاستثماري.					

Study and Testing of the Relationship between Preparing Financial Statements and Rationalizing Investment Decision-Making: An Applied Study on Service Companies in the Gaza Strip

Iskandar Mahmoud Nashwan⁽¹⁾

Abstract:

This study aimed to examine the relationship between preparing financial statements and their role in rationalizing investment. The descriptive analytical method was used, and a questionnaire consisting of (28) items was prepared and distributed to a sample of study that consisting of (190) Financial Managers, Board of Directors, Executive Directors and Internal Auditors in service companies in the Gaza Strip. In accordance with the analyzed results, the study found out several findings, the most important were: the existence of a significant correlation between the information which was provided by financial statements according to (Financial position, income statement, change in shareholders' equity, and complementary explanatory notes) and the rationalization of investment decision in service companies in the Gaza Strip. Regarding the result, the study recommended (1) giving further attention to decision-making on investment according to the accounting information provided by financial statements; and (2) decisions should not be made on the basis of personal estimates because that will negatively affect decisions-making. Moreover, the study recommended the preparation and development of an effective Accounting Information System that meets the requirements of the service companies' management as well as the investors, so as to rationalize decision-making on investment.

Keywords: Financial Statements, Rationalization of Decision-making.

(1) Faculty of Administration and Finance - Al-Aqsa University (Gaza - Palestine)
im.nashwan@alaqsa.edu.ps